مستشارك
النقـابي

نحـــو
سياسة عـــادلة للمعاشات..
ورقة سياسات لإقرار حد أدنى عادل للمعـاشات فـي مصر

الباحث العمالي حسن البربـري

نحو سياسة عادلة للمعاشات.... ورقة سياسات لإقرار حد أدنى عادل للمعاشات في مصر

في ظل التحولات الاقتصادية العميقة التي تشهدها مصر خلال السنوات الأخيرةتصاعدت الأعباء المعيشية على فئات المجتمع كافة لكن أصحاب المعاشات ظلوا الفئة الأكثر هشاشة أمام موجات الغلاء المستمر وارتفاع الأسعارإذ لم تعد معاشاتهم قادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية من غذاء وسكن ودواء ومع أن الدولة رفعت الحد الأدنى للأجور أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية ليصل إلى ٧٠٠٠ آلاف جنيه فإن الحد الأدنى للمعاشات ما زال غائبا تماما عن السياسات الرسمية رغم أن هذه الفئة تمثل ما يقرب من ١٣ مليون مواطن بين متقاعد ومستفيد من أسرهم.

المعاش في جوهره ليس منحة من الدولة بل هو حق أصيل اكتسبه العامل طوال سنوات خدمته من خلال اشتراكاته في منظومة التأمين الاجتماعي أي أنه أجر مؤجل لا يجوز أن تتآكل قيمته أو أن يتحول إلى عبء على صاحبه ومع استمرار غياب حد أدنى يضمن حياة كريمة تتسع الفجوة بين من ما زالوا داخل سوق العمل ويتمتعون برفع الأجورومن غادروه بعد أعوام طويلة من الخدمة ليجدوا أنفسهم عاجزين عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

وتكشف النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٢١ أن متوسط قيمة المعاش الشهرية لا تتجاوز ٢٨٠٠ جنيه بينما يبلغ متوسط إنفاق الأسرة المصرية على الغذاء والشراب وحدهما أكثر من ٥٠٠٠ آلاف جنيه شهريًا ما يعني أن معاش الغالبية العظمى من المتقاعدين لا يغطي حتى نصف الاحتياجات الأساسية كما تشير الدراسة الأكاديمية التي أعدها الباحث إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف حول تحديات النظام التأميني في مصر إلى أن نسبة الإحلال أي المعاش مقارنة بآخر أجر فعلي لا تتجاوز ٤٥٪ في أغلب الحالات وهو ما يقل كثيًا عن الحد الموصى به من منظمة العمل الدولية الذي لا ينبغي أن لا يقل عن ٦٥٪.

هذا التدهور في القيمة الحقيقية للمعاشات لا يمثل مجرد مشكلة مالية بل يعكس خللا هيكليا في فلسفة الحماية الاجتماعية نفسها. فالدستور المصري في مادته الثامنة يلزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل بما يضمن حياة كريمة لكل مواطن غير أن استمرار غياب حد أدنى للمعاشات يجعل ملايين الأسر خارجة عن نطاق هذه الحماية الدستورية ومع تزايد معدلات التضخم التي تجاوزت ٣٠٪ خلال العامين الأخيرين أصبح مطلب تحديد حد أدنى للمعاشات ليس مجرد استجابة لمطالب فئوية بل ضرورة وطنية لضمان الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي للدولة.

أولا :- الوضع الراهن لأصحاب المعاشات بالأرقام والتحليل الاقتصادي

تُظهر بيانات النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢١ أن إجمالي عدد أصحاب المعاشات والمستفيدين في مصر بلغ نحو ١٣ مليون شخص منهم حوالي ٩ ملايين من أصحاب المعاشات المباشرين و٤ ملايين من المستفيدين من أسرهم. وتوضح النشرة أن إجمالي المبالغ المنصرفة للمعاشات في ذلك العام تجاوز ٢٧٨ مليار جنيه بزيادة تقارب ٩٪ عن العام السابق إلا أن هذه الزيادة الاسمية لا تعكس

تحسنا فعليا في مستوى المعيشة نتيجة التراجع الحاد في القوة الشرائية للجنيه وارتفاع معدلات التضخم.

أما متوسط قيمة المعاش الشهري فقد بلغ في ذلك العام نحو٢٨٠٠جنيه وهو رقم لا يغطي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة في ظل تضاعف أسعار السلع والخدمات الأساسية إذ يشير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن متوسط إنفاق الأسرة المصرية على الغذاء والشراب فقط تجاوز ٥٠٠٠ آلاف جنيه شهريًا في وقت اعداد نشرته ومع الزيادات المتواصلة في الأسعار خلال الأعوام اللاحقة بات هذا المتوسط أكثر بعدا عن الواقع الاقتصادي الحالي الذي يعاني فيه أصحاب المعاشات من فجوة متزايدة بين دخلهم واحتياجاتهم الفعلية.

وتؤكد "دراسة إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف" أن هذه الأزمة ليست مؤقتة بل هي نتاج تراكم اختلالات في بنية النظام التأميني نفسه فالقيمة الفعلية للمعاشات في مصر تمثل في المتوسط ما بين ٣٥ إلى ٤٥ % فقط من آخر أجر فعلي كان يتقاضاه العامل قبل التقاعد بينما توصي منظمة العمل الدولية بأن لا تقل النسبة عن ٦٥٪ لضمان حياة كريمة كما تشير الدراسة إلى أن عوائد استثمار صناديق التأمين الاجتماعي لا تتجاوز ٨٪ سنويا في الوقت الذي يتجاوز فيه معدل التضخم ٢٥٪ وهو ما يعني تآكلاً مستمراً للقيمة الحقيقية لأموال المتقاعدين.

ويضاف إلى ذلك أن العلاقة المالية بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والموازنة العامة للدولة ما زالت محل إشكال فبرغم النص في القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ على التزام الدولة بسداد مديونياتها للهيئة خلال ٥٠ عاما فإن الواقع العملي يشير إلى بطء التنفيذ وضعف الشفافية في إدارة أموال الصناديق الأمر الذي يقلص قدرة الهيئة على تحسين المعاشات أو ربطها بمستويات المعيشة الفعلية.

وبناء على هذه المعطيات فإن أصحاب المعاشات في مصر يواجهون وضعًا معيشياً هشاً يجعلهم من أكثر الفئات تعرضا للفقر النقدي والحرمان من الخدمات الأساسية وهو ما يتناقض مع الهدف الأساسي لمنظومة التأمين الاجتماعي التي يفترض أن توفر الأمان بعد التقاعد لا أن تعيد إنتاج الفقر في شكل جديد.

ثانيا :- تحليل التحديات الهيكلية لنظام التأمين الاجتماعي في مصر

يُعد نظام التأمين الاجتماعي في مصر واحداً من أقدم الأنظمة في المنطقة العربية لكنه اليوم يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية التي تهدد فاعليته وعدالته واستدامته وبحسب دراسة الباحث إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف حول تحديات النظام التأميني فإن هذه التحديات تتوزع بين ثلاثة مستويات رئيسية هي: - التحديات المالية والإدارية والتشريعية وكلها تتقاطع في نقطة واحدة هي غياب حد أدنى للمعاشات يواكب الحد الأدنى للأجور وتكاليف المعيشة.

أولاً: التحديات المالية

تُظهر البيانات أن صناديق التأمين الاجتماعي تعاني من فجوة دائمة بين الاشتراكات المحصلة والمبالغ المصروفة كمعاشات ويرجع ذلك جزئيا إلى ضعف قاعدة المشتركين حيث لا يتجاوز عدد المؤمن عليهم فعليا ١٥ مليونا من أصل قوة عمل تُقدر بأكثر من ٣٠ مليون شخص كما أن

عوائد استثمار أموال التأمينات ما زالت محدودة للغاية رغم ضخامتها إذ لا تتجاوز ٨٪ سنويًا بينما معدل التضخم في العام نفسه بلغ أكثر من ٢٥٪ مما يعني خسارة حقيقية في قيمة الأموال.

جدول رقم ١ – مؤشرات مالية مختارة من دراسة تحديات النظام التأميني

المؤشر	القيمة(2022)	المصدر
عدد المؤمن عليهم فعليًا	15مليون عامل	دراسة عبد الرؤوف(2023)
إجمالي عدد أصحاب المعاشات والمستفيدين	13مليون شخص	نشرة الخدمات الاجتماعية ٢٠٢١
متوسط قيمة المعاش الشهري	2800جنيه	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
معدل الإحلال (المعاش إلى الأجر الأخير)	35-45%	دراسة عبد الرؤوف
معدل التضخم السنوي	30%	البنك المركزي المصري ٢٠٢٤
عائد استثمار صناديق التأمين	7-8%	دراسة عبد الرؤوف

هذه الفجوة المالية لا تعني بالضرورة عجزا في النظام لكنها تشير إلى خلل في إدارة الموارد وضعف في استثمارها وهو ما يتطلب إصلاحا هيكليا عاجلا لإعادة توزيع الموارد وتحقيق الكفاءة.

ثانيًا:- التحديات الإدارية والمؤسسية

تعاني الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي من بطء في تحديث قواعد البيانات وازدواج في الاختصاصات بين الفروع المختلفة وضعف في التنسيق مع وزارة المالية ما يؤدي إلى تأخر في صرف المستحقات وصعوبة في تطبيق زيادات سنوية عادلة كما أن نقص الشفافية في الإعلان عن تفاصيل استثمارات الصناديق يحول دون خضوعها لرقابة حقيقية رغم أن حجم الأموال المستثمرة يتجاوز التريليونات من الجنيهات.

ثالثًا:- التحديات التشريعية والتنظيمية

القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ رغم ما حمله من تطوير في هيكلة المنظومة التأمينية الا انه لم ينص على حد أدنى واضح للمعاشات واكتفى بعبارة عامة تنص على زيادة سنوية تراعي معدلات التضخم دون تحديد نسبة إلزامية أو ربط مباشر بالأجور,هذا الغياب التشريعي جعل الزيادات التي تُقر سنويا غير كافية لمواكبة الواقع الاقتصادي وأدى إلى تفاوت كبير بين فئات المتقاعدين.

وبناءً على تحليل الدراسة المشار اليها سابقا فإن النظام التأميني المصري في صورته الحالية يعاني من ضعف الكفاءة المالية وتدهور نسب الإحلال وضعف الشمول التأميني للعمالة غير المنتظمة إلى جانب قصور تشريعي في حماية المتقاعدين من الفقر بعد التقاعد.

جدول رقم ٢ – تقدير الفجوة بين المعاش وتكاليف المعيشة(2024)

المؤشر	المتوسط بالجنيه	الملاحظة
متوسط المعاش الشهري	2800	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
متوسط تكلفة المعيشة للأسرة (غذاء وشراب فقط)	٧٠٠٠	الإحصاء ٢٠٢٤
خط الفقر الرسمي للفرد	1250	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
نسبة الفجوة بين المعاش وتكاليف المعيشة	44%	محسوبة بناءً على الفارق بين المعاش والإنفاق

هذه الأرقام تعني أن المعاش يغطي أقل من نصف احتياجات المتقاعد وأن رفع الحد الأدنى للمعاش إلى ٧٠٠٠ آلاف جنيه سيكون الحد الأدنى المطلوب لاستعادة التوازن بين الدخل وتكاليف المعيشة.

ثالثا :- العمالة غير المنتظمة وغياب مظلة الحماية التأمينية والمعاشية عنها

تمثل العمالة غير المنتظمة أحد أكبر التحديات أمام تحقيق العدالة في نظام التأمين الاجتماعي المصري إذ تشير بيانات النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية إلى أن هذه الفئة تضم ما يزيد على ١٠ ملايين عامل يعملون في قطاعات البناء والزراعة والنقل والمقاولات والخدمات الموسمية والأعمال الحرة ,ولا يتمتع أغلبهم بأي تغطية تأمينية أو معاشية وتشير أيضا الدراسة المشار اليها سابقا إلى أن أقل من ١٠٪ فقط من هؤلاء العمال مشمولون فعليا بنظام التأمين الاجتماعي بينما البقية يعملون دون اشتراك منتظم ما يجعلهم عرضة للفقر عند بلوغ سن الشيخوخة أو في حالات العجز أو الوفاة.

غياب الحماية التأمينية عن هذه الفئة يعني في الواقع حرمان ملايين العمال من أي مصدر دخل مستقبلي بعد انتهاء قدرتهم على العمل وهو ما يعمق دائرة الفقر ويزيد الضغط على شبكات الدعم الاجتماعي المحدودة التي تقدمها الدولة ويؤكد الباحث أن إدماج هذه الفئة في النظام التأميني ليس مجرد واجب اجتماعي بل ضرورة اقتصادية لأنهم يشكلون كتلة إنتاجية ضخمة تساهم يوميا في الاقتصاد الوطني دون أن تُحتسب مساهمتهم في الصناديق التأمينية مما يؤدي إلى خسارة مزدوجة للدولة ولهم في الوقت نفس فالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ حاول معالجة هذا الوضع من خلال النص على إمكانية الاشتراك الاختياري في التأمينات الاجتماعية لكن

التطبيق ظل محدودا للغاية بسبب تعقيد الإجراءات وغياب الوعي التأمينيوضعف الحوافز المقدمة لأصحاب العمل والعمال إلى جانب عدم وجود آلية دعم مالي تساعد على تحمّل جزء من الاشتراكات وتشير الدراسة إلى أن العمالة غير المنتظمة هي الحلقة الأضعف في سوق العمل المصري إذ لا تملك قوة تفاوضية ولا مظلة نقابية تحميها ومعظمها يعمل بعقود شفوية أو بشكل موسمي مما يجعلها غير مرئية في الإحصاءات الرسمية أو في خطط الحماية الاجتماعية.

إن غياب مظلة تأمينية شاملة للعمالة غير المنتظمة لا يمثل فقط مشكلة عدالة بل خطرا مستقبليا على استدامة نظام التأمين الاجتماعي نفسه فعدم إدماج هذه الفئة يعني استمرار اتساع الفجوة بين المشتركين وغير المشتركين ويضع عبئا متزايدا على ميزانية الدولة في المستقبل ولهذا فإن أي سياسة جديدة لتحديد حد أدنى للمعاشات يجب أن تشمل هذه الفئة ضمن أولوياتها إما عبر صندوق خاص تديره الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بدعم من الدولة أو من خلال دمجها تدريجيا في النظام التأميني العام عبر اشتراكات مرنة ودعم حكومي جزئي.

جدول رقم ٣ – تقديرات العمالة غير المنتظمة والوضع التأميني في مصر(2023)

المؤشر	القيمة التقديرية	المصدر
إجمالي عدد العمالة غير المنتظمة	10.2مليون عامل	وزارة القوى العاملة ٢٠٢٣
عدد المسجلين في التأمينات الاجتماعية	أقل من ١ مليون	دراسة عبد الرؤوف
نسبة المشمولين فعليًا بالحماية التأمينية	أقل من ١٠%	دراسة عبد الرؤوف
نسبة العمالة غير المنتظمة من إجمالي قوة العمل	30%تقريبا	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

هذه الأرقام تبرهن أن نصف قوة العمل المصرية تقريبا ما زال خارج المظلة التأمينية ما يجعل الحديث عن حد أدنى للمعاشات ناقصا إن لم يشمل إدماج هذه الفئة ضمن النظام بشكل فعلي ومستدام الآثار الاجتماعية والاقتصادية لغياب الحد الأدنى للمعاشات فغياب حد أدنى عادل وواضح للمعاشات في مصر لا يمكن اعتباره مجرد خلل إداري أو تأخير في تطبيق قانون بل هو مؤشر على خلل أعمق في فلسفة توزيع الدخل وسياسات الحماية الاجتماعية نفسها فعندما يُترك ملايين من كبار السن ممن قضوا حياتهم في العمل بلا معاش يكفي لتأمين احتياجاتهم الأساسية فالمسألة لم تعد اقتصادية بحتة بل تحولت إلى أزمة عدالة اجتماعية تهدد النسيج الاجتماعي وتضعف الثقة بين المواطن والدولة.

من الناحية الاجتماعية أدى تآكل المعاشات إلى تراجع واضح في مستوى معيشة الأسر التي يعولها متقاعدون حيث لم تعد هذه الأسر قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها اليومية فكثير من أصحاب المعاشات اضطروا للعودة إلى العمل بعد التقاعد في أعمال هامشية أو غير رسمية لتغطية الفجوة بين الدخل والمصروفات وهو ما يناقض الغرض الأساسي من نظام

التأمين الاجتماعي الذي يفترض أن يوفرالأمان بعد التقاعد لا أن يدفع الناس إلى البحث عن مصدر رزق جديد في سن الشيخوخة.

وللتوضيح العملي لهذه الأزمة فإن البيانات الرسمية والأكاديمية تُظهر اتساع الفجوة بين المعاشات ومتوسط تكاليف المعيشة عام بعد عام كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم ٤ – مؤشرات الفقر والتضخم وأثرها على أصحاب المعاشات(2024 – 2021)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	المصدر
متوسط المعاش الشهري (جنيه)	2500	2700	2800	3000 (تقديري)	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
متوسط إنفاق الأسرة على الغذاء والشراب (جنيه)	4200	4700	5200	5600	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
معدل التضخم السنوي(%)	13	21	31	30	البنك المركزي المصري
نسبة أصحاب المعاشات تحت خط الفقر(%)	27	29	32	34	دراسة عبد الرؤوف وتحليل الإحصاء
نسبة الإحلال بين الأجر والمعاش(%)	45	43	41	40	دراسة عبد الرؤوف

هذه الأرقام تؤكد أن المعاشات فقدت ما يقارب نصف قيمتها الحقيقية خلال أربع سنوات فقط وأن كل زيادة شكلية تم الإعلان عنها تآكلت بفعل التضخم مما جعل المتقاعدين في مواجهة مباشرة مع الفقر فكلما ارتفعت الأسعار ارتفعت معها تكاليف المعيشة بينما ظل المعاش ثابتا تقريبا أو زاد بنسبة أقل بكثير من معدلات التضخم.

من الناحية الاقتصادية فإن ضعف المعاشات لا يؤثر فقط على المتقاعدين بل على الاقتصاد ككل أصحاب المعاشات يشكلون كتلة استهلاكية كبيرة يعتمد عليها جزء من السوق الداخلية خاصة في الريف والمدن الصغيرة كل زيادة حقيقية في معاشاتهم تُترجم إلى زيادة مباشرة في الطلب المحلي مما يعني أن رفع الحد الأدنى للمعاشات ليس عبئا على الموازنة فقط بل استثمارا في تحريك عجلة الاقتصاد وتجاهل هذا الواقع سيقود حتما إلى مزيد من التدهور الاجتماعي لذلك فإن وضع حد أدنى للمعاشات بات ضرورة ولتأكيد أن من خدم بلده لسنوات لا يمكن أن يُترك بعد التقاعد بلا أمان اقتصادي

رابعا :- السياسات المقترحة لتحديد حد أدنى للمعاشات وربطه بالأجور وتكاليف المعيشة

تحديد حد أدنى عادل للمعاشات لم يعد خيارا سياسيا يمكن تأجيله بل ضرورة اجتماعية واقتصادية تفرضها الأزمة المعيشية وتدهور القيمة الحقيقية للجنيه والهدف ليس فقط اقتراح رقم محدد كحد أدن وإنما وضع آلية مستدامة تضمن أن يرتبط المعاش تلقائيا بتغيرات الأجور ومعدلات التضخم بحيث لا يفقد المتقاعدون قوتهم الشرائية مع مرور الوقت

أولا :- حيث تكون الخطوة الاولي تبدأ بان يجب هلي الدولة إقرار مبدأ المساواة بين الأجر والمعاش بحيث لا يقل الحد الأدنى للمعاش عن نسبة ثابتة من الحد الأدنى للأجر ووفقا لما تشيراليه أيضا الدراسة التي تحدثنا عنها قبلا إلى أن النسبة العادلة هي ٦٠٪ على الأقل من الحد الأدنى للأجر وهي نفس النسبة التي تتبناها كثير من الدول التي تطبق نظم تأمين اجتماعي متوازنة فإذا كان الحد الأدنى للأجر في مصر حاليًا ٧٠٠٠ آلاف جنيه، فإن الحد الأدنى المنطقي للمعاش لا يجب أن يقل عن٤٢٠٠ جنيه شهريا.

ثانيا:- يجب ربط الزيادات السنوية في المعاشات بمؤشر رسمي لتكاليف المعيشة يصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحيث يتم احتساب نسبة الزيادة بناء على معدل التضخم الفعلي وليس على تقديرات مالية عامة فالمعادلة البسيطة المقترحة هي:

نسبة زيادة المعاش = معدل التضخم السنوي × ٠,٨

بمعنى أن ٨٠٪ من معدل التضخم يجب أن تترجم تلقائي إلى زيادة في قيمة المعاش السنوي لضمان بقاء القوة الشرائية مستقرة نسبيا.

ثالثا:- من الضروري إنشاء لجنة دائمة علي غرار المجلس القومي للأجور لمراجعة مستويات المعاشات تضم ممثلين عن وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة المالية والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واتحاد أصحاب المعاشات وخبراء اقتصاديين مستقلين تكون مهمتها مراجعة سنوية لمستويات المعاشات وتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الوزراء يحدد الفجوة بين المعاش وتكاليف المعيشة ويقترح نسب الزيادة المطلوبة.

رابعا:- يجب تبني آلية تمويل مستدامة لتغطية كلفة رفع الحد الأدنى للمعاشات دون الإضرار بالموازنة العامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاثة مسارات:

١- تحسين إدارة واستثمار أموال صناديق التأمين الاجتماعي عبر فصلها الكامل عن الموازنة العامة وتوجيهها نحو أدوات استثمارية أكثر ربحية واستقرارا.
٢- تحصيل متأخرات الدولة المستحقة لصناديق التأمين والتي تُقدّر بعشرات المليارات من الجنيهات.
٣- فرض مساهمة تضامنية محدودة مؤقتة على الأنشطة الاقتصادية الأعلى ربحية تخصص حصريا لتمويل زيادات المعاشات في السنوات الأولى من تطبيق النظام الجديد.

خامسا :- تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة أموال التأمينات والمعاشات من خلال نشر تقارير ربع سنوية تفصيلية عن أداء الصناديق، وأوجه الاستثماروالعوائد المحققة منه والشفافية هنا ليست مطلبا شكليا بل شرط أساسي لاستعادة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

سادسا :- يجب أن يصاحب تنفيذ هذه السياسات إصلاح تشريعي عاجل للقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ يتضمن مادة جديدة تنص صراحة على وجود حد أدنى قانوني للمعاشات مرتبط بالحد الأدنى للأجروعلى أن تتم مراجعة هذا الحد سنويا بناء على معدل التضخم ومؤشرات تكاليف المعيشة.

جدول رقم ٥ – السيناريوهات المقترحة لتطبيق الحد الأدنى للمعاشات (تقديري)

السيناريو	الحد الأدنى المقترح للمعاش (جنيه)	نسبة من الحد الأدنى للأجر	التكلفة التقديرية السنوية (مليار جنيه)	ملاحظات
الأول	4000	57%	120	تطبيق فوري على أصحاب المعاشات الحاليين
الثاني	4500	64%	145	تطبيق تدريجي خلال عامين
الثالث	5000	71%	180	تطبيق كامل وربط تلقائي بالأجور والتضخم

هذه الأرقام تقديرية لكنها مستندة إلى بيانات النشرة الرسمية لعام ٢٠٢١ وعدد المستفيدين الحاليين البالغ نحو ١٣ مليون شخص وتُظهر الارقام أن تنفيذ الحد الأدنى للمعاشات ليس مستحيلا و لا ضرب من الخيال من الناحية المالية إذا ما تم تطبيقه تدريجيا مع إصلاح إدارة الصناديق وتحسين تحصيل الاشتراكات.

أخيرا:- التوصيات النهائية الموجهة لصانع القرار

أولا:- التوصيات العاجلة

- إعلان التزام حكومي فوري بوضع حد أدنى قانوني للمعاشات لا يقل عن ٦٠٪ من الحد الأدنى للأجرالقانوني أي ما يعادل ٤٢٠٠ جنيه شهريا في المرحلة الأولى.
- تعديل تشريعي عاجل للقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بإضافة مادة صريحة تربط بين الحد الأدنى للمعاشات والحد الأدنى للأجور وتكاليف المعيشة مع إلزام الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بمراجعة سنوية تلقائية لقيم المعاش.
- إصدار قرار وزاري مؤقت خلال ستين يوما لتطبيق زيادة مرحلية لأصحاب المعاشات الحاليين حتى اعتماد التعديل التشريعي الدائم.
- تشكيل لجنة دائمة لمراجعة المعاشات تضم ممثلين من الحكومة والبرلمان واتحاد أصحاب المعاشات والنقابات العمالية وخبراء الاقتصاد الاجتماعي، تقدم تقريرًا سنويًا علنيا يوضح حالة الصناديق والفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة

ثانيا التوصيات المتوسطة الأجل

- إصلاح هيكل إدارة واستثمار صناديق التأمين الاجتماعي من خلال فصلها الكامل عن الموازنة العامة و تشغيل الاستثمارات بطريقة تحقق عائدًا يفوق معدل التضخم السنوي.

- تحسين التحصيل التأميني من خلال رقمنة قاعدة بيانات المؤمن عليهم وربطها بقاعدة بيانات الضرائب والدخل القومي لضمان إدخال كل العاملين في الاقتصاد الرسمي ضمن النظام.
- إطلاق حملة قومية لدمج العمالة غير المنتظمة في منظومة التأمين الاجتماعي عبر إنشاء صندوق خاص تدعمه الدولة بنسبة من الاشتراكات لضمان حصولهم على معاش أساسي يقيهم الفقر في الشيخوخة.
- تعزيز الشفافية والرقابة المجتمعية عبر إلزام الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بنشر تقارير ربع سنوية عن أداء الصناديق والعوائد الاستثمارية والإجراءات المتخذة لرفع المعاشات.

ثالثًا التوصيات طويلة الأجل

- ربط مستدام بين الأجور والمعاشات بحيث يتحرك كلاهما بشكل متوازٍ كلما ارتفعت الأجور أو زادت تكاليف المعيشة بما يحافظ على التوازن بين العمل النشط والتقاعد.
- إعادة النظر في معادلة تسوية المعاشات لتحتسب على أساس متوسط الأجر خلال آخر خمس سنوات من الخدمة بدللا من الأجر التأميني وحده لضمان عدالة أكبر في الحساب.
- إدخال مؤشرات العدالة الاجتماعية ضمن تقييم أداء الحكومة لتصبح مستويات المعاشات وخفض نسب الفقر بين كبار السن جزءا من معايير تقييم السياسات العامة.
- إنشاء مرصد للحماية الاجتماعية يتولى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتأمينات والمعاشات والدعم النقدي لتوجيه السياسات على أسس علمية دقيقة.

الملاحق والمراجع

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية ٢٠٢١ بيانات رسمية عن أعداد أصحاب المعاشات والمستفيدين ومتوسط المعاش الشهري وإجمالي المبالغ المنصرفة
٢- البنك المركزي المصري النشرة الشهرية يوليو ٢٠٢٤

بيانات معدلات التضخم وأسعار المستهلكين

٣- وزارة المالية المصرية البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٥ بيانات عن المديونيات المستحقة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
٤- الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي التقرير السنوي ٢٠٢٣

بيانات حول حجم الاستثمارات التأمينية وعدد المؤمن عليهم

٥- دراسة إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف "التحديات التي تواجه نظام التأمينات الاجتماعية في مصر وآليات المواجهة" – كلية التجارة جامعة المنصورة ٢٠٢٣ تحليل للأوضاع المالية والتشريعية والتوصيات الخاصة بالحد الأدنى للمعاشات
٦- مواقع صحفية واقتصادية بوابة الأهرام الاقتصادية – جريدة المال – الشروق الاقتصادية تقارير وتحليلات حول المعاشات والتأمينات ٢٠٢٤–٢٠٢٥